

April 2010



منظمة الأغذية
والزراعة
للأمم المتحدة

联合国
粮食及
农业组织

Food
and
Agriculture
Organization
of
the
United
Nations

Organisation
des
Nations
Unies
pour
l'alimentation
et
l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная
организация
Объединенных
Наций

Organización
de las
Naciones
Unidas
para la
Agricultura
y la
Alimentación

لجنة مشكلات السلع

الدورة الثامنة والستون

روما، 14 – 16 يونيو/حزيران 2010

إدارة الحركات الدولية الواسعة النطاق لأسعار السلع الأساسية – التجارب الوطنية والدولية وردود السياسات

أولا – المقدمة

1 - شهدت الأسواق العالمية في الفترة ما بين 2007 و 2008 ارتفاعا كبيرا في أسعار السلع الأساسية. فقد زادت أسعار الأغذية بدرجة كبيرة، لتصل خلال صيف عام 2008 إلى أعلى مستوى لها خلال 30 عاما. ومع أن أسعار الأغذية قد انخفضت بعد الوصول إلى ذروتها، إلا أنها ما تزال عند مستوى أعلى من المستوى الذي كان سائدا في عام 2005، مما يدل على ضرورة تنفيذ سياسات لحماية الفقراء والمعرضين للخطر في البلدان النامية. وتركز هذه الوثيقة على تجارب عدد من البلدان النامية خلال طفرة الأسعار عام 2008، مع التركيز بشكل أكبر على منطقتي شرق أفريقيا وجنوب أفريقيا، وكذلك على بلدان في آسيا. وهي تقدم تقريرا مختصرا عن تأثير الزيادات في أسعار الأغذية على مستوى الأسر المعيشية وتناقش السياسات التي نُفذت من حيث فعاليتها، وتستخلص عددا من الدروس من هذه التجربة الأخيرة. وتناقش الوثيقة أيضا عددا من خيارات السياسات الدولية التي تهدف إلى تحسين حصول البلدان النامية المنخفضة الدخل على الواردات الغذائية أثناء طفرات أسعار الأغذية وأن تغرس مزيدا من الثقة، وإمكانية التنبؤ، والأطمئنان في الأسواق العالمية للسلع الغذائية الأساسية.

طبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحد من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org

ثانيا - دليل على مدى التأثير السلبي للزيادات في أسعار الأغذية العالمية

2 - يمكن أن تكون للطفرات في أسعار الأغذية آثار شديدة التباين في البلدان النامية بالنسبة للأسر المعيشية. ومن الواضح أن أنماط الاستهلاك، وأوضاع الأسر المعيشية تجاه أسواق الأغذية، أي ما إذا كانت الأسر المعيشية بائعة صافية أو مستهلكة صافية للأغذية، هي التي تحدد تأثير الزيادات في الأسعار على الفقر والأمن الغذائي. ومع أن اتجاه وحجم تأثير طفرة الأسعار يتفاوت عبر البلدان، إلا أن الدلائل المتاحة تشير بشكل عام إلى أن الزيادات في الفقر تحدث بصورة أكثر تكرارا من التخفيضات. فمن ناحية، يقدر أن ارتفاع أسعار الأغذية قد زاد من الفقر في مدغشقر، ونيكاراغوا، وباكستان، وزامبيا حيث تعتبر معظم الأسر المعيشية الريفية مستهلكة صافية للأغذية. ومن ناحية أخرى، ربما انخفض الفقر في بيرو وفييت نام إلى حد ما بسبب وجود عدد كبير من الأسر المعيشية المنتجة الصافية للأرز.¹ وتشير التحليلات الإضافية لتأثير طفرة أسعار الأغذية على عدد من البلدان في غرب ووسط أفريقيا إلى أن زيادة بنسبة 50 في المائة في أسعار مواد غذائية مختارة يمكن أن تؤدي إلى زيادة تتراوح ما بين 2.5 و 4.4 في المائة في نصيب السكان الذين يعيشون في فقر. فهذه البلدان تستورد جانبا كبيرا من احتياجاتها الغذائية، ولذلك فإن التأثير السلبي على مستهلكي الأغذية يفوق أي أثر إيجابي على المنتجين الصافين للسلع المنتجة محليا.²

3 - وفي آسيا، يمكن أن يكون للزيادة في أسعار الأرز أثر هام محتمل من خلال أسواق العمل. فارتفاع أسعار الأرز، مع زيادة الطلب على العمالة غير الماهرة في المناطق الريفية، يمكن أن يؤدي إلى زيادة على المدى الطويل في الأجور الريفية، مما يعود بالفائدة على الفئات الاجتماعية المعرضة للخطر وعلى المعدمين الذين يسهمون بعملهم في القطاع الزراعي. وتفيد البحوث الأخيرة بأنه خلال طفرات الأسعار، يستطيع سوق العمل أن يحقق منافع كبيرة للفقراء في آسيا. وعلى سبيل المثال، ارتفعت الأجور الحقيقية في بنغلاديش والفلبين في أعقاب الزيادات الكبيرة في أسعار الأرز الحقيقية.³ ولهذا فبناء على نسبة الأسر المعيشية المنتجة الصافية في بلد ما، يمكن أن تؤدي الزيادات في أسعار الأغذية إلى زيادة في الطلب على العمال الزراعيين والزيادة في دخل العمال الريفيين، وبذلك يحتمل أن يصبح العمال الأميون والفئات المحرومة من أكبر المستفيدين.

4 - وتناولت البحوث التي أجريت في المنظمة تأثير الزيادات في أسعار الأغذية على الاستهلاك، والانفاق على الأغذية، والأمن الغذائي في شرق أفريقيا وجنوب أفريقيا.⁴ ففي هذه المناطق، تعد الذرة من أهم المحاصيل الرئيسية. وعلى سبيل المثال، يبلغ الاستهلاك السنوي للفرد من الذرة في ملاوي حوالي 130 إلى 160 كيلوغراما، بينما يتراوح الاستهلاك في زامبيا ما بين 120 و 150 كيلوغراما. وأشار إلى أن الأسر المعيشية المتوسطة التي تواجه زيادة بنسبة 50

¹ Ivanic, M. & Martin, W. 2008. Implications of higher global food prices for poverty in low-income countries. Policy Research Working Paper No. 4594, Washington, DC, The World Bank.

² Wodon, Q., Tsimpo, C., Backiny-Yetna, P., Joseph, G., Adoho, F. & Coulombe, H. 2008. Potential impact of higher food prices on poverty. Policy Research Working Paper No. 4745, Washington, DC, The World Bank.

³ Hossain, M, and U.K. Deb. 2010. Volatility in Rice Prices and Policy Responses in Bangladesh. In Dawe, D. (ed) The Rice Crisis, FAO and Earthscan and Lasco, C.D., R.J. Myers and R.H. Bernstein. 2008. Dynamics of Rice Prices and Agricultural Wages in the Philippines. Agricultural Economics. 38: 339-348.

⁴ Rapsomanikis, G. 2009. The 2007-2008 Food Price Swing: Impact and Policies in Eastern and Southern Africa. FAO Commodity and Trade Technical Paper No. 12. FAO Trade and Markets Division.

في المائة في أسعار الحبوب، سوف تقلل من استهلاكها من الذرة بنسبة 8.5 في المائة و 15.6 في المائة في ملاوي وزامبيا على الترتيب. وتبين أن الأسر الفقيرة والتي تعاني من انعدام الأمن الغذائي خفضت استهلاكها من الذرة بدرجة أقل مقارنة بهذا المتوسط، مما يدل على أن الفقراء لديهم امكانيات محدودة لايجاد بدائل.

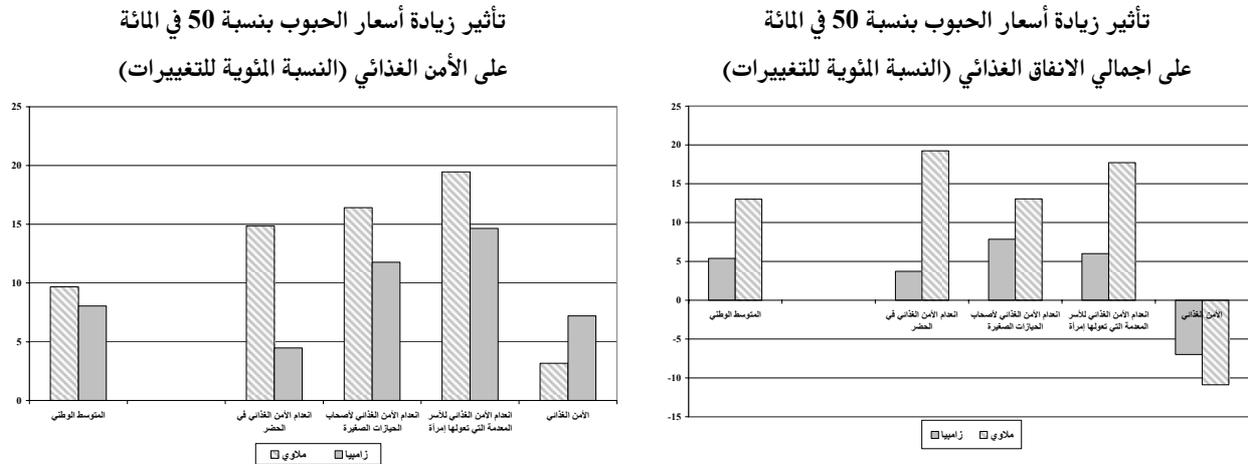
5 - وأشار التحليل أيضا إلى أنه على الرغم من الانخفاض في استهلاك الذرة، زاد انفاق الأسر المعيشية على الأغذية مع ارتفاع الأسعار. وتبين أن انفاق الأسر المعيشية في ملاوي زاد في المتوسط بنسبة 9.7 في المائة، نظرا لأن تخفيض استهلاك الذرة بنسبة 8.5 في المائة لم يكن كافيا لتخفيض النفقات الاجمالية على الأغذية. فبالنسبة للأسر المعيشية الفقيرة التي تخصص نحو 33 في المائة من اجمالي انفاقها الغذائي على الذرة، قدر الانفاق الغذائي بأنه زاد بنسبة 16 في المائة. وتبين أن الأسر المعيشية الفقيرة التي تعولها امرأة، والتي يتسم إنفاقها الغذائي بنسبة عالية من استهلاك الذرة، أي قرابة 43 في المائة، واجهت زيادات كبيرة في تكاليف الأغذية. وفي زامبيا، تبين أن الزيادات المماثلة في الأسعار أدت إلى زيادة بنسبة 8 في المائة في متوسط انفاق الأسرة المعيشية على الأغذية. ومع هذا، نظرا لأن الأسر المعيشية الفقيرة في زامبيا تخصص نحو 20 في المائة من ميزانياتها الغذائية للذرة، أدت زيادة أسعار الحبوب بنسبة 50 في المائة إلى زيادة بنسبة 8.6 في المائة في إجمالي الانفاق على الأغذية.

6 - ونظرا لأن الارتفاع في أسعار الأغذية وزيادة الانفاق على الأغذية يؤديان إلى انخفاض القوة الشرائية، وقعت كثير من الأسر المعيشية في براثن الفقر وأصبحت تعاني من انعدام الأمن الغذائي. ففي زامبيا، أشار التحليل إلى أن زيادة بنسبة 50 في المائة في أسعار الحبوب يمكن أن تؤدي إلى زيادة بنسبة 5.4 في المائة في عدد الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي. وتبين أن الزيادة المقابلة في عدد الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي في ملاوي كانت أعلى بكثير حيث قدرت بنسبة 16 في المائة تقريبا بسبب ارتفاع نسبة الذرة في الاستهلاك الغذائي والانفاق على الأغذية. ويعد تنوع الأغذية الرئيسية مهما في تحديد تأثير الطفرات في أسعار الأغذية على الأسر المعيشية. ففي أوغندا، يبلغ استهلاك الذرة في المتوسط 29 كيلوغراما للفرد، وهي كمية تقل كثيرا عن الكمية المستهلكة في بلدان أخرى في المنطقة. وتستهلك الأسر المعيشية الأوغندية مجموعة متنوعة من الأغذية الرئيسية، مثل الأرز، والدخن، والموز الهندي، والكسافا (المانيهوت). وعلى الرغم من أسعار الأرز والدخن قد ارتفعت أيضا، شهدت أسعار الموز الهندي والمانيهوت، وهما من الأغذية غير المتداولة في التجارة الدولية، زيادات أقل بلغت نحو 35 في المائة و 20 في المائة على الترتيب مقابل زيادة بنسبة 75 في المائة في أسعار الذرة.⁵ وقد ساعد التنوع الكبير في الأغذية الرئيسية والكميات الكبيرة من استهلاك الأغذية الأساسية المنتجة محليا في التخفيف بدرجة كبيرة من التأثير السلبي لطفرة الأسعار الدولية على الأسر المعيشية في أوغندا. وأشار تحليل المنظمة إلى أن زيادة بنسبة 50 في المائة في أسعار الحبوب يمكن أن تؤدي إلى زيادة بنسبة 2.5 في المائة في عدد الأسر المعيشية التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي، وهو تأثير أقل كثيرا مما واجهته بلدان أخرى في المنطقة.⁶

⁵ Benson, T., Mugarura, S. & Wanda, K. 2008. Impacts in Uganda of rising global food prices: the role of diversified staples and limited price transmission. *Agricultural Economics*, 39: 513-524.

⁶ Rapsomanikis, G. 2009. The 2007-2008 Food Price Swing: Impact and Policies in Eastern and Southern Africa. FAO Commodity and Trade Technical Paper No. 12, FAO Trade and Market Division.

الشكل 1 – تأثير الزيادات في أسعار الأغذية على الانفاق الغذائي للأسر المعيشية والأمن الغذائي في ملاوي وزامبيا



7 – وهناك دلائل قليلة على سلوك الأسر المعيشية الريفية أثناء الطفرة الأخيرة في الأسعار. ففي كينيا، أفاد بحث عن استجابة الأسر المعيشية بأن قرابة 38 في المائة من الأسر المعيشية واجهت أزمة غذائية ولجأت إلى مختلف استراتيجيات المواجهة. وهذه شملت بيع الحيوانات الزراعية، والبحث عن عمل في المزارع وخارج المزارع، وخفض مشتريات المستلزمات الزراعية، وعدم الاستثمار في رأس المال البشري.⁷ ومع أن فرص البحث عن عمل كانت تمثل في الماضي استجابة عادية للعجز الغذائي في كينيا، فقد أدت الأمطار الضئيلة في الفترة 2007-2008 إلى خفض النشاط الزراعي، مما جعل عرض العمل غير فعال كاستراتيجية لمواجهة مخاطر العجز الغذائي. ولجأ عدد من الأسر المعيشية إلى استهلاك جانب من البذور المخزونة لموسم الغرس التالي، بينما أدى ارتفاع أسعار الأسمدة إلى دفع أصحاب الحيازات الصغيرة لشراء كميات قليلة من الأسمدة. وتؤثر استراتيجيات المواجهة هذه على الانتاج وفرص الدخل في المستقبل. وتبين أيضا أن حالات التأخير في سداد المصروفات المدرسية وخفض الرعاية الصحية كانت من بين الاستجابات الشائعة، مما يوحي بأن تقلبات الأسعار يمكن أن تؤدي إلى عدم الاستثمار في رأس المال البشري.

ثالثا – السياسات الوطنية المطبقة لإدارة الزيادات في أسعار الأغذية العالمية

8 – استجاب كثير من البلدان النامية للطفرة في أسعار الأغذية عن طريق طائفة من السياسات على مستوى السوق وكذلك على مستوى الأسر المعيشية. وهناك عدة بلدان قيدت أو حظرت الصادرات لتجنب حالات النقص في الأغذية وحدوث زيادات أخرى في الأسعار. واختار عدد من البلدان التدخل بصورة مباشرة في السوق عن طريق إدارة احتياطات الأغذية لتثبيت الأسعار المحلية. وتحاول السياسات التجارية والتدخل المباشر في الأسواق خفض تكلفة الأغذية وزيادة توافرها للجميع، من الفقراء وغير الفقراء على حد سواء. ولجأت البلدان أيضا إلى تدخلات على مستوى أصغر عن طريق

⁷ Okello, J. 2009. The 2007-2008 Food Price Swing: Impact and Policies in Kenya. Discussion paper, Project on Policies for Good Economic Management of Food Price Swings in Africa. FAO Trade and Markets Division.

الاعانات الموجهة للاستهلاك والانتاج وشبكات الأمان التي تهدف إلى دعم فئات معينة من السكان المعرضين للخطر والأشد احتياجاً.

ألف - السياسات التجارية والتدخل المباشر في الأسواق

9- كان تخفيض التعريفات الجمركية والضرائب على الواردات يمثل أكثر السياسات انتشاراً. ففي كينيا مثلاً، انخفضت التعريفات الجمركية على الواردات من القمح من 35 في المائة إلى 10 في المائة، في حين انخفض معدل التعريفات الجمركية على الذرة إلى صفر. كذلك انخفضت ضريبة القيمة المضافة على دقيق القمح والذرة، وعلى أغذية أخرى، ممثل الألبان لكبح الارتفاع الحاد في أسعار الأغذية.⁸ ومع ذلك لم تكن هذه التدابير كافية لاحتواء موجات الارتفاع في أسعار الأغذية كما حدث في الكثير من البلدان النامية. ويتحدد تأثير تخفيض الرسوم على الواردات بفعل المستوى الأصلي لهذه الرسوم. وتشير البيانات المتوافرة عن هذه الرسوم إلى أن أغلب البلدان النامية لم يكن يفرض رسوما مرتفعة بصورة عامة على الأغذية الأساسية، وبالتالي فإن نطاق تخفيض هذه الرسوم كان محدوداً. وعلى سبيل المثال، في عينة من 60 بلداً من بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض التي جرت دراستها في عام 2008، انخفضت الرسوم المطبقة على الحبوب والزيوت النباتية بنسبة تتراوح بين 8 في المائة و 14 في المائة على التوالي. وكانت التعريفات الجمركية أقل بكثير من هذه المتوسطات بالنسبة لغالبية هذه البلدان، مما يوحي بأن هذه المعدلات المطبقة، عندما تصل إلى صفر، كانت تكفي لتعويض جانب صغير فقط من الزيادة العامة في أسعار الأغذية العالمية.⁹

10- وقد فرضت كثير من البلدان النامية قيوداً على الصادرات في محاولة لتخفيض الأسعار المحلية وضمان الأمن الغذائي المحلي. وكان الحظر التام للصادرات هو رد الفعل الشائع للارتفاع في أسعار الأغذية في أفريقيا. ومع أن حظر الصادرات يمكن أن يخفض أسعار الأغذية المحلية بشكل عام ويدعم المستهلك، إلا أن فاعليته تتضاءل بسبب التجارة غير الرسمية التي تعتبر شائعة في منطقتي شرق أفريقيا وجنوب أفريقيا.¹⁰ وهناك أيضاً عدد من النتائج السلبية. الأول، أن حظر الصادرات يعني فرض ضريبة على المنتجين وخفض الحوافز للاستجابة لارتفاع الأسعار العالمية عن طريق زيادة المعروض. وعلى المدى الطويل، قد تؤدي القيود المفروضة على الصادرات إلى عدم تشجيع الاستثمار في الزراعة وبالتالي يمكن أن تكون لها دلالات سلبية بالنسبة للأمن الغذائي. والثاني، أن القيود على الصادرات يمكن أن تضر بالشركاء التجاريين التقليديين في المدى القصير. وعلى سبيل المثال، عندما وصلت أسعار الأغذية إلى ذروتها في عام 2008، لم يتمكن المجلس الوطني للحبوب والمنتجات، وهو مجلس التسويق الرسمي في كينيا، من تصدير كميات كافية من الذرة بسبب الحظر على الصادرات الذي طبقه عدد من البلدان في المنطقة.

⁸ Okello, J. 2009. The 2007-2008 Food Price Swing: Impact and Policies in Kenya. Discussion paper, Project on Policies for Good Economic Management of Food Price Swings in Africa. FAO Trade and Markets Division.

⁹ Sharma, R. & Konandreas, P. 2008. WTO provisions in the context of responding to soaring food prices. Commodity and Trade Policy Research Working Paper No. 25. FAO Trade and Markets Division.

¹⁰ Famine Early Warning System Network. 2008. Informal Cross Border trade in Southern Africa. Issue 42, May.

11- كما أن التنفيذ المتسق لقيود الصادرات من جانب المصدرين الرئيسيين يجعل السوق الدولية غير موثوق بها كمصدر للأغذية. وكانت الرقابة الحكومية على الصادرات والواردات، وإدارة احتياطات الأغذية للدفاع عن الأسعار التي سبق تحديدها تميز قطاعات الأرز في معظم البلدان الآسيوية المنتجة للأرز. وقد استخدمت بلدان مثل الصين والهند واندونيسيا مثل هذه المجموعة من السياسات التجارية والتخزينية ونجحت في تثبيت أسعار الأرز المحلي أثناء طفرة أسعار الأرز في الفترة 2007-2008. غير أنه في عام 2008، أدى قرار الهند وفيات نام، وهما ثاني وثالث أكبر البلدان المصدرة للأرز، بحظر صادرات الأرز إلى زيادة بنسبة 43 في المائة في أسعار الأرز في الفترة ما بين أكتوبر/تشرين الأول وفبراير/شباط من نفس العام. وعلى الرغم من استمرار الصادرات من كلا البلدين، على نطاق محدود، بموجب عقود مباشرة بين الحكومات، فقد تسببت قيود الصادرات في قدر كبير من الارتياح في الأسواق، وخاصة لأن الحكومتين أعلنتا حظر الصادرات دون تحديد مدة الحظر.¹¹ وقد ساهم أيضا لجوء بعض المستوردين إلى مضاعفة الشراء في حالة الارتياح في الأسواق. ومع أن حق البلدان ذات السيادة في تحسين أمنها الغذائي ليس موضع نقاش، إلا أنه كلما لجأ مزيد من البلدان إلى تنفيذ مثل هذه السياسات، فإن عدم استقرار الأسعار سوف يتزايد، وقد يتسبب في مشكلات لتلك البلدان التي لم تلجأ إلى أي سياسات لتثبيت الأسعار. ولكن المزيد من الوضوح والقليل من السياسات التحوطية من شأنه أن يقدم معلومات أوضح ويقلل من احتمالات الفزع والرغبة في التكديس، وهو ما يؤدي إلى تساؤل الشعور بالارتياح.

12- كذلك لجأت البلدان المستوردة للأغذية في شرق أفريقيا وجنوب أفريقيا إلى إدارة احتياطات الأغذية لخفض أسعار الأغذية المحلية. وحاولت مجالس الأسواق احتواء الزيادات في أسعار الذرة عن طريق مجموعة من برامج الواردات ومشتريات الأغذية المحلية، ثم الإفراج عن الأغذية بعد ذلك في الأسواق بأسعار يمكن تحملها. وتعد تكلفة مثل هذه العمليات كبيرة وقد تتصاعد أيضا تمشيا مع الزيادات في الأسعار الدولية. وتتوقف فعاليتها على قدرة مجلس السوق والميزانية على تعبئة الواردات أو شراء الأغذية المنتجة محليا والمضي في مبيعات الأغذية بأسعار سبق تحديدها. وفضلا عن هذا، فإن النجاح يتوقف أيضا على توقعات المشاركين في السوق، مثل التجار والمنتجين، بالنسبة لاتجاه الأسعار في المستقبل. وعلى سبيل المثال، لم تنجح أيضا محاولات المجلس الوطني للحبوب والمنتجات في كينيا لشراء كميات إضافية من الذرة من السوق المحلية، بعد صعوبة تنفيذ برامج الاستيراد. ونظرا لزيادة تكلفة الأسمدة، وجد المنتجون أن الأسعار التي عرضها المجلس ليست مغرية ولم يفرجوا عن مخزوناتهم. ونظرا لعدم وجود امكانية أخرى لتأمين كميات كافية من الذرة، كان لعمليات مجلس التسويق تأثير ضئيل على تعويض الزيادات في الأسعار.¹²

13- وغالبا ما تكون مجالس التسويق في عدد من بلدان شرق أفريقيا وجنوب أفريقيا أهم لاعب وحيد في السوق ويؤثر تحكّمها في أسعار الذرة على المشاركين الآخرين في السوق. وكثيرا ما تؤدي التغييرات غير المتوقعة إلى حد كبير في سياسات مجالس التسويق إلى فقدان الثقة بين القطاعين العام والخاص. ويمكن أن تكون لذلك نتائج سلبية في أوقات الأزمات. فأتثناء الطفرة الأخيرة في أسعار الأغذية، لم تنجح محاولات تنفيذ برامج للاستيراد من أجل تلبية الاحتياجات

¹¹ Dawe, D. and T. Slayton. 2010. The World Rice Market Crisis of 2007-2008. In Dawe, D. (ed) The Rice Crisis, FAO and Earthscan.

¹² Okello, J. 2009. The 2007-2008 Food Price Swing: Impact and Policies in Kenya. Discussion paper, Project on Policies for Good Economic Management of Food Price Swings in Africa. FAO Trade and Markets Division.

من الأغذية في زامبيا عن طريق القطاع الخاص ومجلس التسويق الوطني المعروف باسم وكالة احتياطات الأغذية بسبب فقدان هذه الثقة بين القطاعين العام والخاص. ومع احتفاظ الحكومة بحقها في التدخل والتأثير على سعر السوق في حالة حدوث زيادات أخرى، لم يكن تجار القطاع الخاص على استعداد لاستيراد الحبوب. ونظرا لما نتج عن ذلك من حالات نقص في الذرة، واصلت أسعار الذرة المحلية ارتفاعها في اتجاه مستويات تعادل مستويات الاستيراد.¹³ ويمكن أن تكون لعمليات مجلس التسويق أيضا آثار سلبية على الأسواق المحلية دون قصد. ففي بعض الحالات، ربما تكون المنافسة بين مجالس التسويق وتجار القطاع الخاص على شراء الأغذية المحلية قد أدت إلى تغذية الاتجاه التصاعدي في أسعار الأغذية.¹⁴

باء - دعم المستهلك والمنتج وشبكات الأمان

14- استجاب عدد من البلدان لطفرة الأسعار عن طريق دعم الأغذية. فالدعم العالمي للأغذية يسمح برد أسرع لتحسين فرص الحصول على الأغذية والتعويض عن تأثير الجولة الأولى من الزيادات في الأسعار. وقيام مجالس التسويق الحكومية بالإفراج عن أغذية ذات أسعار محددة مسبقا يعني دعم الأغذية لجميع المستهلكين، الفقراء وغير الفقراء على حد سواء. وعموما، لم تنجح مثل هذه التدابير في تثبيت أسعار سوق الحبوب إما بسبب الافتقار إلى مخزونات عامة كافية من الأغذية، أو بسبب عدم المرونة الهيكلية في نظام تسويق الأغذية.¹⁵ فضلا عن هذا، تبين أن برامج الدعم العالمية هذه كانت مكلفة كما أنها لم تستهدف أولئك الذين يستحقون الدعم بالفعل. وعلى سبيل المثال في زامبيا، قال عدد من خبراء السياسات إن دعم المستهلك ينبغي أن يذهب إلى الفقراء فقط بتوجيهه إلى "وجبة الذرة"، وهو منتج أقل جودة نسبيا مقارنة "بإفطار الذرة" الذي تفضله الأسر المعيشية الميسورة.¹⁶ ونفذت بلدان أخرى برامج مماثلة خاصة بالإفراج عن الأغذية لتثبيت أسعار الحبوب. فحاولت كينيا استهداف المعرضين للخطر من خلال استراتيجية تسعير مزدوجة تعطي للفقراء الحق في شراء الحبوب بأسعار أقل من تلك التي تحددها السوق. وتكاتف عدد من العوامل لإضعاف أثر هذا التدبير لسببين: أولا، واجه المستهلكون الفقراء تكاليف معاملات كبيرة حيث أنه كان يتعين عليهم السفر إلى مستودعات بعيدة لمجالس التسويق من أجل شراء الذرة المدعمة. ثانيا، كان المجلس أيضا يبيع الذرة المدعمة في عبوات كبيرة لم يكن شراؤها في مقدور أفقر المستهلكين الذين كان في استطاعتهم فقط شراء عبوات أصغر. وتدل هذه التجارب على صعوبة تقديم المساعدة الموجهة إلى فئات السكان المعرضين للخطر في غياب برامج ثابتة لشبكات الأمان الاجتماعي.

¹³ Govereh, J. 2009. The 2007-2008 Food Price Swing: Impact and Policies in Zambia. Discussion paper, Project on Policies for Good Economic Management of Food Price Swings in Africa. FAO Trade and Markets Division.

¹⁴ Chirwa, E. 2009. The 2007-2008 Food Price Swing: Impact and Policies in Malawi. Discussion paper, Project on Policies for Good Economic Management of Food Price Swings in Africa. FAO Trade and Markets Division.

¹⁵ See for example Govereh, J. 2009. The 2007-2008 Food Price Swing: Impact and Policies in Zambia. Discussion paper, Project on Policies for Good Economic Management of Food Price Swings in Africa. FAO Trade and Markets Division.

¹⁶ See Chapoto, A, Haggblade, S. Shawa, J. Jayne T. & Weber M. 2008. Marketing policy options for consumer price mitigation action in the 2008/09 maize marketing season in Zambia. Food Security Research Project – Zambia, Brief No. 31, September.

15- وبذلت في عدد من البلدان جهود إضافية لتثبيت أسعار الأغذية، وذلك أساساً عن طريق التوسع في برامج شبكات الأمان القائمة. وتحققت الزيادة في عمليات شبكات الأمان إما عن طريق زيادة المنفعة التي تعود على كل شخص أو عن طريق توسيع نطاق الفئات السكانية المستهدفة، وذلك بتخفيف معايير الأهلية. واستجابة لأزمة الأغذية في يناير/كانون الثاني 2008، على سبيل المثال، زادت التحويلات الغذائية أو النقدية للأشغال العامة بنسبة 33 في المائة في برنامج شبكة الأمان الانتاجية، وهي شبكة أمان هامة في اثيوبيا. ومع استمرار ارتفاع الأسعار في أغسطس/آب 2008، عمدت شبكة الأمان إلى تقديم دعم كاف للمعرضين للخطر، بعد أن زاد الطلب على تحويلات الأغذية بصورة حادة.¹⁷ وفي بلدان أخرى في أفريقيا، زادت الحكومات أيضاً من المنافع المقدمة من خلال شبكات الأمان القائمة. ففي كينيا، على سبيل المثال، زادت الحكومة ميزانية برنامج للتحويل النقدي بأكثر من الضعف، وهو برنامج موجه للأطفال في نحو 25 000 أسرة معيشية فقيرة أو تعاني من انعدام الأمن الغذائي.¹⁸ ونفذت زيادات مماثلة في التحويلات النقدية للفئات السكانية المستضعفة عن طريق رفع كفاءة برامج شبكات الأمان التي وضعتها منظمات غير حكومية في أنحاء بلدان العالم النامي. ومع هذا، فقد كانت مثل هذه التوسعات تشكل صعوبات كبيرة. فمعظم البرامج كانت تفتقر إلى القدرة الإدارية على التوسع، بينما كانت هناك حاجة في حالات كثيرة إلى آليات استهداف إضافية لاستيعاب الأسر المعيشية التي أصبحت معرضة بسبب الطفرة في أسعار الأغذية. وعلاوة على ذلك، تسببت احتياجات الميزانيات العالية في مشكلات كبيرة، فمثلاً عندما حدثت الطفرة في أسعار الأغذية، واجهت معظم البلدان النامية المنخفضة الدخل فواتير غذائية زائدة وخفضاً في العائدات الحكومية. وعموماً، فإن تجربة الكثير من البلدان في محاولاتها تقديم المساعدة تشير إلى أنه إذا كانت شبكات الأمان صغيرة أو مجزأة أو غير موجودة، كما في كثير من البلدان النامية، يصبح عدد خيارات السياسات لحماية المعرضين للخطر محدوداً.

16- وفي سياق الأزمة الأخيرة لارتفاع أسعار الأغذية، أصبحت برامج دعم المستلزمات الزراعية مطلوبة نظراً للزيادة الكبيرة والسريعة في الأسعار الدولية للأسمدة مقارنة بالزيادات في أسعار الأغذية. ونظراً لأن الزيادة في أسعار الأغذية كانت أقل من الزيادة في أسعار الأسمدة، أدت توقعات انخفاض الربحية إلى خفض كبير في استخدام الأسمدة، مما أثر على سبل معيشة أصحاب الحيازات الصغيرة وأعاق استجابة العرض. وتعد برامج الدعم الموجهة للأسمدة والمستلزمات الأخرى أدوات هامة للسياسات في كثير من البلدان الأفريقية، مثل كينيا، وملاوي، وتنزانيا، وزامبيا. فهذا الدعم الموجه إلى الأسمدة يقلل من تكلفة المستلزمات ويزيد من ربحية الانتاج الزراعي بالنسبة للفقراء، خاصة عندما ترتفع تكاليف المستلزمات بصورة أكبر من أسعار الأغذية. وبهذه الطريقة، فإنها تحسن من قدرة أصحاب الحيازات الصغيرة على مواجهة الزيادة في أسعار الأغذية، مما يساعد على تحقيق الأمن الغذائي للبلد وللأسر المعيشية. ويمكن أن تؤدي الزيادات في إنتاج الأغذية إلى جعل الزيادات في الأسعار بالأسواق المحلية تستغرق فترة أقصر من حيث الوقت وتكون أقل تأثيراً من حيث الضخامة، وبذلك تعود بالفائدة على المستهلكين.

¹⁷ Demeke, M., Pangrazio, G. & Maetz, M. 2009. Country responses to the food security crisis: Nature and preliminary implications of the policies pursued. FAO Agricultural Policy Support Service.

¹⁸ Okello, J. 2009. The 2007-2008 Food Price Swing: Impact and Policies in Kenya. Discussion paper, Project on Policies for Good Economic Management of Food Price Swings in Africa. FAO Trade and Markets Division.

17- ومع أن الاعانات الموجهة للمستلزمات قادرة على تحقيق النجاح في تعويض الأثر السلبي لارتفاع الأسعار، إلا أنها تمثل عبئا ماليا كبيرا، وينبغي تقييم فعاليتها على ضوء تكاليفها. وعلى سبيل المثال، كان برنامج دعم المستلزمات الزراعية في ملاوي يمثل قرابة 43 في المائة من الميزانية الاجمالية لوزارة الزراعة في الفترة 2006-2007.¹⁹ ومع ارتفاع الأسعار الدولية لليوريا بأكثر من الضعف في الفترة 2008-2009 وضرورة زيادة حجم التحويل واستيعاب المزيد من المزارعين، زادت أيضا تكاليف مثل هذه البرامج. وعلى سبيل المثال، أدى توسيع برنامج دعم الأسمدة في زامبيا في الفترة 2008-2009 عن طريق زيادة عدد المستفيدين، وكذلك عن طريق توفير تحويل يعادل 80 في المائة من الأسعار التجارية للأسمدة، إلى زيادة في الميزانية بلغت 137 مليون دولار مقابل 56 مليون دولار في العام السابق.²⁰ ومثل هذا العبء المالي يدل على صعوبة توسيع برامج دعم المستلزمات أثناء ارتفاع أسعار السلع الأساسية. وقد تكون لدى أي بلد من البلدان نامية قدرة محدودة على التوسع في دعم المستلزمات، وقد تتوقف على قيود الميزانية الحكومية واحتياجات النقد الأجنبي. وعلى سبيل المثال، أدى ارتفاع أسعار الأسمدة في اثيوبيا إلى تفاقم صعوبات النقد الأجنبي والتي تم التصدي لها عن طريق منحة وقرض لتوفير النقد الأجنبي اللازم لاستيراد الأسمدة.²¹

رابعا - اعتبارات السياسات الدولية

18- من المحتمل أن تتكرر الطفرات في أسعار السلع الأساسية كما حدث في الفترة 2007-2008 وكذلك في الفترة 1973-1974، بينما لا يُعرف الكثير عن تواترها وحجمها واستمرارها. وقد حدثت كلتا الطفرتين خلال فترات شهدت نشاطا اقتصاديا يسير بخطى سريعة، ويحركه النمو وسياسات الاقتصاد الكلي، مثل الزيادات في الامدادات النقدية. وقد انتهت كلتا الطفرتين في الأسعار بانكماش اقتصادي. غير أن النمو الاقتصادي السريع في حد ذاته لا يؤدي دائما إلى طفرات في الأسعار. فينبغي أن تكون هناك أيضا ظروف كثيرة لكي تحدث طفرة في الأسعار. وتقوم أساسيات السوق بدور هام. وعلى سبيل المثال، أدى فشل المحاصيل في سنوات ما قبل عام 1974 إلى تكثيف الأثر على أسعار الأغذية. وفي عام 2008، كان لجمود الانتاجية، وقيود أسواق الأغذية، وانخفاض المخزونات العالمية، والطلب الكبير على المحاصيل من جانب قطاع الوقود الحيوي في بيئة اتسمت بارتفاع سريع في أسعار النفط، كل هذا كان له أثر على حركات الأسعار.

19- ومع أن الباحثين قد توصلوا إلى فهم مشترك بشأن الأسباب التي أدت إلى حركة أسعار الأغذية في عام 2008، فإن الأهمية النسبية لهذه العوامل المحركة لم تتضح بعد. ولا يمكن تقديم الكثير من النصح بشأن تواتر طفرات الأسعار واستمرارها في المستقبل، حيث أن الملاحظات السابقة تشير إلى أنه يتعين وجود ظروف كثيرة لحدوث مثل هذه الطفرات. ومن المؤكد أن طفرات الأسعار ستحدث من وقت لآخر، ونظرا لأن القوة المحركة الرئيسية هي قوة اقتصادية

¹⁹ Doward, A. 2009. Rethinking agricultural input subsidy programs in a changing world. FAO Commodity and Trade Technical Paper forthcoming, FAO Trade and Market Division.

²⁰ Govereh, J. 2009. The 2007-2008 Food Price Swing: Impact and Policies in Zambia. Discussion paper, Project on Policies for Good Economic Management of Food Price Swings in Africa. FAO Trade and Markets Division.

²¹ World Bank. 2008. Report No. 46658-ET in Emergency program paper for proposed additional financing IDA grant and credit for a fertilizer support project.

كلية في طبيعتها، فانه لا يمكن عمل الكثير لمنعها. ولكنه قد تكون هناك طرق للحد بدرجة كبيرة من احتمال حدوثها مرة أخرى. والجانب الرئيسي لأي طفرة في أسعار إحدى السلع الأساسية هو التآكل السريع والمفاجئ للثقة في عمليات السوق الوطنية والدولية على حد سواء، ونتيجة لذلك فإن العمليات غير المنسقة من جانب القطاعين الخاص والعام على حد سواء، لتوفير الحماية الفردية تترك الجميع في أسوأ حال. وفي هذا السياق، فإن الطريقة الأكفأ للحد من احتمال حدوث طفرات في أسواق الأغذية العالمية في المستقبل هي تعزيز المعلومات السوقية، والشفافية، والمنافسة، وفي الوقت نفسه انشاء أو تحسين مؤسسات لضمان الثقة في الأسواق.

20- وعلى المستوى الدولي، تعد خيارات تثبيت الأسعار محدودة. فالآليات المعقدة التي تؤدي إلى ارتفاع أسعار الأسواق العالمية وردود فعل كل من البلدان على حدة تجعل التدخلات الدولية أمرا صعبا. فخطط إدارة المخزونات الدولية، مثل تلك التي تميز الاتفاقات الدولية للسلع الأساسية، تتطلب التزاما مستمرا وهي عرضة لظروف السوق المتغيرة. والواقع أن تجربة احتياطات الأغذية الدولية لم تكن مبشرة. وكمثال على ذلك، فإن احتياطي الأمن الغذائي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا والذي أنشئ في عام 1980 بمخزون أولي قدره 50 000 طن من الأرز، لم يستخدم بصورة متكررة، هذا إن استخدم على الإطلاق. وفضلا عن هذا، فإن الكميات الموجودة في الاحتياطي ضئيلة للغاية ويمكن أن تكفي فقط لمواجهة الصدمات المحلية. وبوجه عام، منعت مشكلات العمل الجماعي هذا الاحتياطي من أن يصبح مكونا هاما لنظم الأمن الغذائي في المنطقة. أما وضع خطط أكبر، عن طريق استيعاب المزيد من البلدان أو الاحتفاظ بمستويات أعلى من المخزونات، فمن المحتمل أن يواجه مشكلات أكبر في العمل الجماعي.²²

21- وعموما فإن سياسات تنظيم السوق على المستويين الوطني والدولي، اعتمادا على مخزونات احتياطية عالمية أو إقليمية، لا يمكنها أن تمنع الزيادات في الأسعار، نظرا لأن المضاربين يمكنهم عادة مواجهة تصرفات الجميع، باستثناء أنشطة التدخلات الأفضل تمويلا. وتدل تجربة المخزونات الاحتياطية العامة على أن مثل هذه التدخلات تؤدي في الغالب إلى الارتباك وليس إلى التثبيت. وعلى ضوء حالة المعرفة الراهنة عن الأسواق والتجارب السابقة مع مشكلات العمل الجماعي، ليس من المحتمل أن تقدم مثل هذه المبادرات حولا عملية على أساس متعدد الأطراف. وينطبق هذا المنطق أيضا على ما يسمى "المخزونات الافتراضية" التي توضع لتغيير أساسيات أسواق العقود الآجلة وليس الأسواق النقدية.²³ فأي محاولة للتأثير بصورة علنية على الأسعار في أسواق العقود الآجلة لن تصبح فقط مكلفة للغاية وبسرعة، ولكنها ستؤدي على الأرجح إلى انسحاب العناصر التي تستخدم أسواق العقود الآجلة لأغراض الحماية، وبذلك تتحول أسواق العقود الآجلة إلى ساحة للمضاربة.

²² الغرض من احتياطي الأمن الغذائي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، كما جاء في الاتفاق الأصلي، هو توفير إمدادات من الأرز في حالات الطوارئ عندما يتعرض بلد عضو لكارثة طبيعية أو كارثة من صنع الإنسان، ويعجز عن مواجهة مثل هذه الحالة أو هذه الظروف عن طريق مخزونه الاحتياطية الوطنية أو التجارة الدولية العادية. انظر أيضا Dawe, D. 2005. The Role of Food Reserves in Achieving Food Security, presented at the East Asia Emergency Rice Reserve (EAERR) Pilot Project Workshop on Rice Reserve System, March.

²³ يمكن الإطلاع على مقترحات للتدخل في أسواق العقود الآجلة في كتاب von Braun, J. and Torero, M. 2009. Implementing Physical and Virtual Food Reserves to Protect the Poor and Prevent Market Failure., IFPRI Policy Brief 10, February.

22- وكان التمويل التعويضي أحد الاستجابات الدولية الرئيسية لتقلب أسواق السلع الأساسية، مثل التمويل الذي يُقدم عن طريق مشروع الاتحاد الأوروبي لتثبيت حصائل التصدير لدول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي، ومرفق التمويل التعويضي التابع لصندوق النقد الدولي. وكان الهدف من كلا المشروعين تقديم التمويل التعويضي لمساعدة البلدان على تجنب التأثير السلبي على النمو من جراء التغييرات الحادة في أسعار السلع الأساسية.²⁴ وأثناء طفرة الأسعار الأخيرة، لجأ عدد من البلدان التي واجهت زيادات كبيرة في فواتيرها الخاصة بواردات الأغذية والأسمدة إلى مرفق الحماية من الصدمات الخارجية التابع لصندوق النقد الدولي. ويوفر هذا المرفق السيولة من أجل تخفيف التأثير السلبي للصدمات الخارجية على ميزان مدفوعات البلدان النامية، وحالة الاحتياطات الدولية، والتضخم.²⁵

23- ومع أن آليات التمويل التعويضي يمكن استخدامها لتثبيت اقتصادات البلدان النامية أثناء طفرات الأسعار، إلا أنها قد لا تكون ملائمة لمواجهة صعوبات تمويل الأغذية في المدى القصير. وقد تناول قرار مراكش والمؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية²⁶ ضرورة إيجاد مرفق لتمويل الأغذية من أجل مساعدة البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية والمنخفضة الدخل. وبناء على تحليل قدمته منظمة الأغذية والزراعة، اقترح إنشاء مرفق لتمويل واردات الأغذية تستطيع من خلاله أقل البلدان نمواً والبلدان المستوردة الصافية للأغذية الحصول على تمويل قصير الأجل في حالة ارتفاع فواتير واردات الأغذية. وقد صُمم مرفق تمويل واردات الأغذية لتمكين بلد ما من تمويل واردات الأغذية عندما تكون هناك حاجة لذلك، وليس لتعويض الخسارة في ميزان المدفوعات بعد ذلك. وكان التصميم يستند إلى الممارسات القائمة للتجارة الدولية والتمويل الدولي والتي تدخل فيها السلع الأساسية الدولية لتقديم ضمانات مشروطة، وليس للتمويل.²⁷ ولم يحرز منذ ذلك الوقت سوى تقدم ضئيل للغاية في منظمة التجارة العالمية بشأن مرفق تمويل واردات الأغذية أو بدائل مماثلة، ربما بسبب فترة انخفاض أسعار الأغذية التي أعقبت ذلك. ولكن بالعودة إلى الوراء، فإن وضع برنامج دولي وظيفي لتمويل واردات الأغذية كان من شأنه أن يوفر قدراً من الاغاثة للبلدان المتضررة أثناء الفترة الأخيرة التي شهدت ارتفاعاً في أسعار الأغذية، لو كان هذا البرنامج قائماً. ولا تزال مبررات هذا الاقتراح صالحة.

24- وبالإضافة إلى النظام المحسن لتمويل واردات الأغذية والموجه إلى البلدان المنخفضة الدخل، مثل المرفق المقترح لتمويل واردات الأغذية، فإن وجود عدد من المؤسسات و الترتيبات يمكن أن يحقق مزيداً من الثقة في الأسواق العالمية ويضمن تدفقات سلسلة لإمدادات الأغذية:

²⁴. لم يستخدم التمويل التعويضي لصندوق النقد الدولي منذ عام 2000 بسبب مشروطياته الصارمة. انظر: IMF. 2004. Review of the Compensatory Financing Facility, IMF Policy Development and Review Department, February.

²⁵. تشمل البلدان التي استخدمت مرفق الحماية من الصدمات الخارجية للتخفيف من تأثير ارتفاع أسعار الأغذية والنفط: إثيوبيا، وكينيا، وجمهورية كيرغيزستان، وملاوي، وموزامبيق، والسنغال. ولجأت بلدان أخرى إلى هذا المرفق بسبب تأثير الانتكاس الاقتصادي العالمي.

²⁶. Report of the Inter-Agency Panel on Short-Term Difficulties in Financing Normal Levels of Commercial Imports of Basic Foodstuffs, Document G/AG/13, WTO Committee on Agriculture, 28 June 2002.

²⁷. منظمة الأغذية والزراعة، 2003، تمويل المستويات العادية للواردات التجارية من المواد الغذائية الأساسية في سياق قرار مراكش بشأن أقل البلدان نمواً والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية، شعبة التجارة والأسواق بالمنظمة. انظر أيضا Konandreas, P. 2009. Trade policy measures during food price swings: WTO-compatible instruments to respond to world price instability. Project on Policies for Good Economic Management of Food Price Swings in Africa. FAO Trade and Markets Division.

نظام محسن لمعلومات السوق العالمية. كثير من سياسات السوق ليست مصاغة بصورة جيدة بسبب الافتقار إلى المعلومات المناسبة. والعنصر الهام في معلومات السوق هو حجم المخزونات، ويمكن عمل الكثير لتجنب الزيادات في الأسعار عن طريق توفير معلومات أدق وفي حينها عن المخزونات الوطنية من السلع الأساسية.

الشفافية المحسنة للسياسات التجارية. الاتفاق الحالي بشأن الزراعة في منظمة التجارة العالمية لا يمنع الحكومات من تخفيض أو حظر الصادرات. وغالبا ما تصبح هذه التغييرات المؤقتة في السياسات التجارية من السمات الدائمة، مما يؤدي إلى مزيد من التشوهات التجارية. ووضع نظام للإشعارات المسبقة التي تصدر في حينها عن تدابير سياسات التجارة الزراعية التي تؤثر على العرض بالنسبة للصادرات الزراعية وعلى الطلب بالنسبة للواردات، بل وحتى التفاصيل الخاصة ببعض هذه التدابير التي قد تؤثر على الأسواق، يمكن أن يصبح جزءاً من اتفاق جولة الدوحة.

الاتفاقات المتعددة الأطراف أو الإقليمية فيما بين المصدرين والمستوردين الرئيسيين لضمان إمدادات الصادرات من السلع الأساسية. ويمكن تعزيز مثل هذه الاتفاقات بمخزونات وطنية للأغذية، ولكن طريقة ضمان مثل هذه الاتفاقات والالتزامات ينبغي أن تترك لكل بلد على حدة.

نظام ضمانات عالمية لاستمرار الإمدادات للبلدان الأكثر تعرضاً. تتمثل المشكلة الرئيسية لطفرات أسعار الأغذية العالمية في أنها تؤثر بصورة غير متناسبة على كثير من بلدان العجز الغذائي المنخفضة الدخل. ويلزم نظام موثوق به لضمان الإمدادات بالنسبة لهذه البلدان على أساس ثنائي، وربما على أساس متعدد الأطراف. ويمكن بناء مثل هذا النظام عن طريق الرجوع إلى "بروتوكولات التعاون" المتفق عليها التي يمكن تعزيزها أيضاً بضمانات التمويل التجاري للتأكد من عدم تقييد التجارة عن طريق التعرض للقيود التي تضعها مؤسسات التمويل التجارية.

نظام تأمين قائم على السوق لواردات البلدان الأكثر تعرضاً. حتى إذا أمكن ضمان الإمدادات المادية في أوقات الأزمات الغذائية، فإن قدرة بعض البلدان الفقيرة والمعرضة على تحمل التكلفة الإضافية لواردات الأغذية الضرورية في أوقات ارتفاع أسعار الأغذية ليست واضحة. ووجود نظام تأمين قائم على السوق خاص بتكاليف الواردات الزائدة لبلد ما يمكن أن يوفر تدبير الأموال بسرعة في مثل هذه الحالات.

نظام لربط التبادل المنظم القائم أو المتوقع للسلع الأساسية. كل تبادل منظم يدعمه مركز متطور لتبادل المعلومات، بغية التأكد من تنفيذ جميع المعاملات. ووجود علاقة منظمة وقوية بين مثل هذه التبادلات على نطاق مختلف البلدان يمكن أن يجعل تنفيذ العقود الدولية للسلع الغذائية أكثر عولية ويتفادى الكثير من مشكلات المخاطر النظرية التي عانى منها الكثير من البلدان المستوردة للأغذية أثناء الأزمة الأخيرة.

خامسا - التوجيهات المطلوبة من اللجنة

25- تفرض الزيادات في أسعار الأغذية طلبا كبيرا على مهارات الإدارة الاقتصادية للحكومات. وكانت استجابات السياسات للزيادات في أسعار الأغذية سريعة في كثير من البلدان النامية عن طريق التدابير التجارية، وإدارة احتياطات الأغذية، وشبكات الأمان للمستهك والمنتج. وقد أكدت طفرة أسعار الأغذية في عام 2008 الحاجة إلى مواصلة البحث عن آليات دولية لتحسين فرص حصول البلدان النامية المنخفضة الدخل على واردات الأغذية أثناء فترات ارتفاع الأسعار. واللجنة مدعوة إلى إبداء ملاحظاتها على المقترحات الخاصة بالسياسات الدولية المذكورة في القسم رابعا. وقد ترغب اللجنة في دعوة المنظمة إلى:

- إعطاء أولوية زائدة لتقييم حلول محددة للسياسات الوطنية أو الدولية؛
- تقديم الدعم لأعضاء في المنظمة عن طريق بناء القدرة على وضع السياسات؛
- وتقديم تقرير إلى اللجنة عن التقدم المحرز وعن نتائج تقييم السياسات وعملية بناء القدرات.